

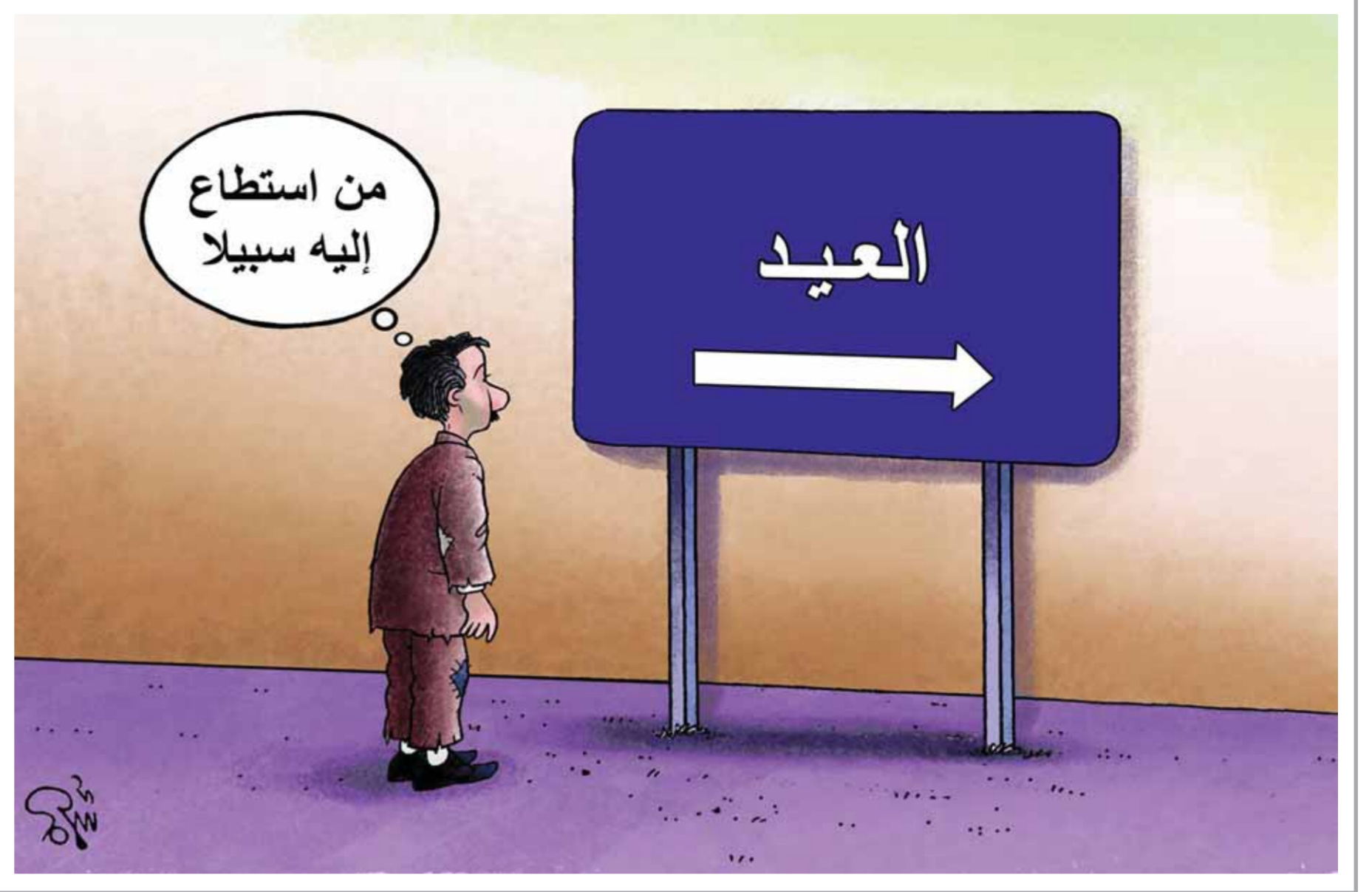
أهالي صلخد يطالبون بحل مشكلة الشرائح الأثرية

السويداء - عبير صيموعة

تتلخص معاناة سكان مدينة صلخد القاطنين ضمن الشرائح الأثرية والتي قامت مديرية الآثار بفرضها على أهالي المدينة في منطقة القلعة من حرمانهم من التوسع في عقاراتهم ومباينهم أو إضافة أي طابق أو غرفة واحدة إلى منازلهم حيث أدى قرار تقسيم المدينة إلى شرائح أثرية إلى تجريد هذه العقارات بعد أن أصبحت مرهونة برسم المديرية العامة للآثار والمتاحف.

ويؤكد أهالي المدينة أن هذا القرار أوقف الحراك البنائي والإنشائي ضمن المنطقة وأجبرهم على التوقف ضمن منازل قديمة جراء عدم السماح لهم بالتوسع العمراني أو حتى إضافة أي كتل إسمنتية داخل هذه المنازل بل اقتصر قرار الآثار بالسماح بترميم جزء منها فقط ولكن ضمن الاشتراطات المعمول بها لدى دائرة الآثار بأن يكون بالحجر البازلتية علماً وبحسب الأهالي أن ترميم هذه البيوت حسب هذه الاشتراطات يعتبر مكلفاً لهم الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة برفع الصفة الأثرية عن منازلهم وذلك كي يتسنى لهم استثمارها للسكن ويؤكد رئيس مجلس مدينة صلخد باسل الشومري أن مشكلة تقسيم المنطقة المحيطة بالقلعة إلى شرائح مشكلة يعاني منها أهالي صلخد منذ أعوام عديدة وما زالت رغم مطالبة مجلس المدينة برفع الصفة الأثرية عن تلك العقارات وتعديلها بما يتناسب مع الامتداد العمراني للمدينة إلا أن المجلس والأهالي لم يحصلوا سوى على الوعود وما زالت مطالبهم رهينة لأجرا المديرية العامة للآثار.

و أكد الشومري أن مطالب أهالي مدينة صلخد محقة ويجب أن يجري العمل من قبل المديرية العامة للآثار على حل مشكلة الشرائح في صلخد أسوة بمدينة شهبا لافتاً إلى أن أهالي المدينة يستحقون اهتمام مدير مديرية الآثار العامة الذي جاء إلى شهبا حاملاً حلاً لعقاراتهم المرهونة للآثار في حين قضية عقارات صلخد لم يتم تحريك ساكن فيها.



استغلت موسم الحج ونصبت على سورين بآلاف الدولارات

يازجي لـ«الوطن»: عدد كبير من مكاتب السياحة التي تعمل في لبنان تستغل السوريين

عودة مئات آلاف السوريين من المهجر إلى البلاد

السوريين القاطنين فيها لعبت إلى حد كبير أيضاً في مسألة ازدياد عدد السوريين العائدين إلى بلدهم، مشيراً إلى أن هناك من يتسول على السوريين ويأخذ المعونات باسمهم ومنهم تجار الحرب الذين استغلوا المهاجرين سواء في العمالة أو غير ذلك.

وأعرب يازجي عن تقاؤه في الفترة القادمة ولاسيما في ظل عودة الكثير من المناطق وبالتالي هذا الأمر يشجع على عودة الكثير من السوريين إلى مناطقهم والأرقام والإحصائيات تدل على ذلك.

وكان معاون وزير الإدارة المحلية لؤي خريطة أعلن في تصريح سابق لـ«الوطن» عن عودة مليوني مواطن سوري خلال الأزمة إلى مناطق استقرارهم من أصل ٥ ملايين مهجر داخلياً على حين أعلنت الأمم المتحدة عن عودة نحو نصف مليون سوري إلى مناطق استقرارهم خلال العام الحالي.

ولعبت مسألة عودة الخدمات إلى الكثير من المناطق دوراً كبيراً في عودة السوريين إلى مناطقهم.

ضبطنا أشخاصاً يتعاملون مع مكاتب السياحة في لبنان

يشكل كبير في مسألة عودة عدد كبير من السوريين إلى مناطقهم. وأضاف يازجي: إن سياسة بعض الدول تجاه



السفر لأداء هذه الشعيرة فهو معذور. وفي غضون كشف يازجي أن هناك أرقاماً لدى الوزارة عن عودة مئات الآلاف من السوريين الدولة وبالتالي عادت الخدمات إليها، ساهم

اللبنانية لا تعتبر وجود هذه المكاتب على أراضيها أمراً خاطئاً بل تعتبرها تعمل في مجال السياحة والسفر.

وأكد يازجي أن الوزارة ستتابع هذا الموضوع باعتبار أن الكثير من السوريين هم ضحايا لهذه المكاتب ولاسيما أن بعضهم كانوا ضحايا للنصب بآلاف الدولارات.

وأضاف يازجي: إن الضابطة العدلية تعمل بشكل دقيق لضبط أي مكاتب تعمل في هذا المجال داخل البلاد وأنه سيكون هناك جولات على بعض المكاتب للاطلاع على واقع عملها. وفيما يتعلق بإجراءات الوزارة حول توعية السوريين لكيلا يقعوا ضحية هذه المكاتب قال يازجي: اتخذنا العديد من الإجراءات التوعوية عبر الرقابة والإعلام الذي يلعب دوراً كبيراً في مسألة التوعية، مؤكداً أن توعية المواطنين أمر ضروري باعتبار أن هذه المسألة تحد كثيراً من عمليات النصب التي من الممكن أن تحدث.

وأشار يازجي إلى أن إقناء وزارة الأوقاف حول أن السعودية هي التي تتحمل منع السوريين من أداء فريضة الحج وبالتالي فإن كل من أراد

محمد منار حميحو

أعلن وزير السياحة بشر يازجي عن ورود شكوى إلى الوزارة من مواطنين أرادوا السفر إلى الحج نصبت عليهم مكاتب السياحة ومقرها العاصمة اللبنانية في بيروت بآلاف الدولارات، مؤكداً أن عددها كبير جداً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال يازجي: إن هذه المكاتب التي اتخذت من لبنان مقراً لآزاد عددها خلال موسم الحج بعدما انخفض عددها خلال العام الماضي، مشيراً إلى أنه تم ضبط المكاتب التي تعمل داخل البلاد من خلال متابعة الوزارة رغم عددها القليل جداً.

وكشف يازجي عن ضبط أشخاص كانوا على تواصل مع هذه المكاتب ليعوا دور الوسيط بينها وبين المسافر السوري إلى الحج، مضيفاً: إن معظم المكاتب الموجودة في لبنان ليست رسمية بل إنها تتعامل عن طريق السفارة السعودية.

وأوضح يازجي أن هذه المكاتب تعمل ضمن غرف أو مقرات غير معلنة، متوقفاً أن الحكومة

١٦٠ مليون ليرة لمشاريع طرق مصيف

الأهالي وللحاجة الفعلية بعض المحاور المركزية بطرق مركزية.

كما نفذت المديرية أعمال وصلات طرق مركزية داخل مدينة مصيف كوصلة طريق حماة مصيف القدموس ووصلة حماة مصيف وادي العين وذلك لتأمين سهولة وانسيابية الحركة المرورية.

وقال خضر: إن المديرية تسعى بشكل دائم لتحسين الطرق في كل أرجاء المحافظة ولكن الاعتمادات المالية للطرق هي المتحكمة.

مشيراً إلى وجود طرق لها أهمية أكثر من غيرها ومنها الطرق في مصيف لأنها تربط الساحل بالداخل وأهمها طريق مصيف بانبايس الذي أنهى العمل به لما له أهمية في حركة عبور السيارات والقافلات المحملة بالمشقات النفطية وكذلك طريق مصيف وادي العين طرطوس لأنه من الطرق السياحية المهمة لحركة السياح.

محمد أحمد خبازي

أكد مدير فرع المواصلات الطرقيّة بحماة خضر فطوم أنه يتم العمل على إنجاز الخطة التي وضعت لتحسين عدد من الطرق المركزية في منطقة مصيف.

منها إنجاز العقد ٣١ لعام ٢٠١٧ بنسبة ٩٨ بالمئة بقيمة ١٦٠ مليون ل. س لطريق حماة مصيف القدموس وما تبقى عبارة عن موقع واحد بطول كلم واحد بعد أن تبلغنا من مجلس مدينة مصيف بوجود مشروع صرف صحي في هذا الموقع.

كما تم توسيع طريق مصيف القدموس بنسبة ٩٩ بالمئة حيث بقيت الأعمال البيوتونية البسيطة، إضافة إلى ما هو مقرر لخطة هذا العام من صيانة باقي الطريق حماة مصيف.

ومن باب المساعدة وتوجيه من وزير النقل بعد زيارة الوفد الوزاري لدية مدينة مصيف وبناء على مطالب

الشواطئ المفتوحة أغلقت البحر أمام الفقراء!



وأضاف بريهان: حاولنا هذا العام تطوير السياحة في اللاذقية بكل النواحي والفئات من الشواطئ المفتوحة حتى المنتجعات، والخدمات على تطويرها لتكون أفضل.

وحول الشواطئ المفتوحة التي ربما يجدها المواطن العادي بأنها باتت عائقاً أمام قدرته على ارتياد البحر بأقل التكاليف، أوضح بريهان أن هناك جدلية حول مفهوم السياحة الشعبية، فالمنطقة المفتوحة تتطلب وجود إدارة في المكان يلقي على عاتقها مسؤولية النظافة وتأمين الخدمات من «أدوات حمامات وأمانات» وهذا ما تسعى لتحقيقه على شواطئنا وبأسعار تشجيعية حتى تكون مناسبة للجميع.

وعن الأسعار وعدم التزام بعض أصحاب المنتجعات ومجلس طرطوس وأن بريهان أن هناك تسعيرة لأجرة الطاولات مع الكراسي والشعبية حسب العدد ومناسبة لمن يستطيع يتجاوز ٢٠٠٠ ليرة سورية، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات بحق المخالفين حسب عقود الإشغال مع مديرية الموانئ.

وبين مدير السياحة أن هناك لجنة تواصل عملها في دراسة إشغالات الأملاك البحرية في وادي قنديل وعدد من شواطئ المحافظة لمنع استغلال المواطنين في مناطق السياحة الشعبية، متوفاً أن «البحر لكل الناس».

أمامهم» كما ذكر بعض المواطنين لـ«الوطن»، مطالبين أن تبقى أسعار الشواطئ الشعبية معقولة وقالوا: «لا نريد خدمات ماجورة لا طاقة لنا على دفع أسعارها، مذ خلقنا ونحن نرتاد شاطئ البسيط وغيره على طريقتنا ودون أن نتكفل بمبالغ طائلة تعجز عن تأمينها.

وعن الأسعار يقول إيهاد أحد العاملين في تأجير الشاليهات بمنطقة رأس البسيط: تتراوح الأسعار من ١٧ ألف حتى ٣٠ ألف حسب الموقع والتجهيزات فأشاليه القريب من البحر «صف أول»، تبقى أعلى من الشاليه الحشو، وكذلك الأمر للشاليه المهجزة بالتنظيف وغيرها من الخدمات المميزة.

في حين يبقى لسواد الفنادق والمنتجعات رأي آخر، فتقول هيام إنها مستعدة لدفع أي مبلغ لقاء خدمة مريحة ونظافة تامة، كما يرى عماد أن الخدمات المقدمة في المنتجعات جيدة جداً وأسعارها مناسبة لمن يستطيع دخولها، فتبدأ أسعار الشاليهات من ٤٥ ألفاً حتى ٧٠ ألف ليرة حسب مساحتها، يضاف إليها في بعض الأحيان قيمة ضريبية معينة حسب شروط المنتجع.

من جانبه أكد مدير سياحة اللاذقية رامز بريهان لـ«الوطن» أن السياحة تعمل جاهدة على رفع مستوى الخدمات وتطوير السياحة الشاطئية قدر الإمكان لتليق بالموطن.

اللاذقية - عبير سمير محمود

مع اقتراب نهاية الموسم السياحي الصيفي في اللاذقية، يبدأ المواطن من ذوي الدخل المحدود بالتفكير ملياً ببدء موسم سياحته الذي وكما كل عام يبداء مع انتهاء الموسم «الأصلي» كما يقول سامر لـ«الوطن»، مضيفاً: تنتظر كل صيف فترة التخفيضات التي بالكاد أستطيع تحمل مصاريفها مغارته مع «فترة الذروة» في آب حينما تكون الأسعار أحر من شمس، فالأيوم أجرة الطاوله عند شاطئ وادي قنديل تتراوح بين ٥ آلاف و ٧٥٠٠ ليرة حسب عدد الكراسي، بانتظار أن تعود بعد العيد لـ ٣ آلاف ليرة كما هو متوقع، في حين أن أجرة الشاليه باتت خيالية هذا الموسم فلا طاقة للمواطن الفقير بالحصول عليها أبداً وكذلك الأمر بالنسبة لأجرة الغرف العادية في المساح العائلية بالقرب من الشاطئ الأزرق التي تبدأ بـ ٢٥ ألف ليرة لليوم الواحد.

ولم يختلف الحال عند بعض رواد شاطئ البسيط الذي يفضله العديد من سكان اللاذقية كونه يبقى «أرحم من غيره»، والسبب كونه لا يزال منطقة شعبية مقارنة بغيره من المناطق التي حولتها بعض الجهات العامة لما يسمى «شواطئ مفتوحة» التي يعتبرها أبناء الطبقة الفقيرة بأنها «أغلقت البحر

الفلاحون يشكون ارتفاع سعر بذار البطاطا لدى إكثار البذار بإزرع

درعا - الوطن

اشتكى العديد من الفلاحين في محافظة درعا من ارتفاع سعر بذار البطاطا المكتتب عليها لدى فرع إكثار البذار بإزرع، لافتين إلى أن السعر لبذار الموسم الذي يتم تسويقه الآن كان مرتفعاً عنه لدى التجار في السوق الخاص، أضف لذلك أن المحصول أصيب ببعض الأمراض ما يؤشر إلى انخفاض جودة البذار، وعبروا عن استيائهم لحدوث ذلك، إذ يفترض من فرع الإكثار أن يكون تدخله إيجابياً لصالح الفلاح من خلال تأمين الأوصاف المطلوبة بالسعر المدعوم والجودة العالية التي تنتج الحصول على إنتاجية وفيرة بجودة تسويقية مناسبة وإزاء ذلك أوضح مدير فرع إكثار بذار إزرع غازي الناصيف لـ«الوطن» أن الفرع يوفر بذار البطاطا المستورد حسب طلب الفلاحين والرأج صفاً السويوتا والغابويلا، وبالنسبة للسعر فإنه قد يقارب سعر السوق أو يساويه لكنه يوفر على الفلاح أجور نقل لتوزيعه في مدينة إزرع التي تتوسط تقريبا مواقع الزراعة في محافظة درعا، على حين أن استخدام البذار من أسواق دمشق أو غيرها سيرتب نفقات نقل عالية تضاف على التكلفة، علماً أن الفرع بعد إبلاغ الإدارة المشكوى

الفلاحين على السعر وجهت بتوزيع كميات مجانية عليهم وحددت لكل واحد منهم حسب الكمية التي اكتتب عليها، ما جعل هناك فارقاً في السعر يقل عن السوق، يضاف لذلك أن الفلاح يذهب للقطاع الخاص لونه لا يأخذ منه فمن البذار كاملاً ويصير على سداد الباقي لحين جنح المحصول في الموسم، ولجهة الأمراض بين الناصيف أنه وبعد ورود معلومات عن وجود إصابات بالمحصول، قام برفقة عدد من الكوادر في الفرع بزيارة العديد من الحقول واطلع ميدانياً على واقع محصول البطاطا وخاصة لجهة الأمراض موضوع الشكوى، وتبين أن مجمل الأمراض كالجرب ملاميها أضرار فيزيولوجية ناتجة عن انخفاض أو ارتفاع حموضة التربة بسبب زيادة كميات الأسمدة العضوية (الزبلية) المقدمة للنبات، إضافة لعوامل أخرى مثل الظروف الجوية وقلّة أو زيادة السماد المقدم للنبات أو التأخر في تقديمه عن الأوقات المناسبة وعشوائية عمليات الري وقتها أو كثرتها، وكذلك عدم استخدام المبيدات والأدوية الزراعية اللازمة، وبالخصوص لا علاقة نوعية البذار وجوده بالأمراض إن وقعت على المحصول في بعض الحقول.

وأشار الناصيف إلى أن عمليات التسجيل على بذار البطاطا للموسم القادم بدأت، وبلغت الكميات المكتتب عليها حتى تاريخه ١٠١ طن من صفني السويوتا والغابويلا، بينما كان إجمالي الكميات المكتتب عليها للموسم الفائت ٤٧ طن، أما الكميات التي كان يوفرها فرع الإكثار للفلاحين قبل الأحداث فكانت تتراوح كميتها بين ٢٠٠٠ و ٢٢٠٠ طن من البذار عندما كان الفلاح حينها يأخذ البذار بشكل شبه كامل من الفرع.

إشارة إلى المقال المنشور في العدد / ٢٦٩٤ / الصادر بتاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠١٧ بعنوان: «شروط بلدية طرطوس لحل قضية أرض المرحلة الثانية من السكن الشبائي».

بالعودة إلى المنشور وما تضمنته (من وجود خلاف بين المؤسسة ومجلس المدينة بطرطوس...) نوضح بأن لا يوجد أي خلاف بين المؤسسة ومجلس مدينة طرطوس وأن موضوع أرض المرحلة الثانية من مشروع السكن الشبائي بطرطوس قد نوقش مطولاً في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠١٦ برئاسة السيد وزير الأشغال العامة والإسكان وحضور السيد محافظ طرطوس والسيد المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان والمعينين في الوزارة والمحافظة والمؤسسة العامة للإسكان، والذي تم خلاله الاتفاق على ما يلي:

يؤمن مجلس المدينة أرضاً للمرحلة الثانية

كلام رسمي جداً

المؤسسة العامة للإسكان: لا خلاف مع مجلس مدينة طرطوس

من السكن الشبائي في منطقة الشيخ سعد بمساحة / ٤١ / مقسماً على أن تخصص نسبة / ١٠ / بالمئة / من المساكن لمصلحة مجلس المدينة.

تخصص المؤسسة بمساحة / ١٢ / يوماً في بيت كونه بعد تعديل صفحتها التنظيمية مقابل / ١٠ / بالمئة / من المساكن لمجلس مدينة طرطوس كونه ملك الأرض.

وقامت المؤسسة بعد استلام الأراضي المخصصة للمشروع من مجلس مدينة طرطوس، بإعداد الدراسات الطبوغرافية والمعمارية والتفنيذية والتنظيمية من خلال التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، لاستكمال هذه المرحلة في منطقة الشيخ سعد (جانب المشفى العسكري).

المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف